

في بينما تثير الولايات المتحدة - تساندها أوروبا أو العالم الحر أو الأمم المتحدة - حمة إعلامية من أجل شخص في الاتحاد السوفيaticي (السابق) بحجة خرق حقوق الإنسان تسكّت عن جرائم كبرى ترتكب بحق شعوب المسلمين المختلفة في الأقطار السوفياتية أو الأخرى التي ذكرناها. ونجدتها مثلاً تُعين سلطات الفيليبين على حصار المسلمين في مورو كما نجدها أيضاً تساعد سلطات تايلاند لإخماد الثورة الفطامية. وتساعد إسرائيل في مد سلطانها على الأرض المحتلة بعد تشيريد شعب بكماله!! ومن العودة إلى مفهوم هذه السياسة ضد المسلمين نجدها ترتكز على : - ١- الحد من الحرية الدينية والشخصية والاجتماعية : سواء أغلقت المساجد أو فتحت المعاهد الدينية أو منعت أو أجيزت عض التقاليد والأداب الإسلامية. فإن ستار القوانين كفيل بتحقيق المزيد من تدمير المواقف الأساسية للمسلم أو جره - ترهيباً أو ترغيباً - إلى الابتعاد عن الجوهر الديني. وفي بعض الأحيان لا تظهر النتائج العميقية لتلك القوانين إلا بعد فترة وعلى امتداد فترات أخرى من الزمن . تصدر القوانين لتسليب المسلمين بعضًا من هذه الحقوق فمثلاً الحكم الذي تصدره المحاكم الشرعية في قضايا النسب لا ينفذ في دوائر النفوس والإحصاء إلا بعد أن يصدر قاضي الأحوال الشخصية المدني حكماً آخرًا بالتسجيل. وصحيح أن التعليم الديني مباح إلا أن لواحة وزارة التربية وأنظمتها بحصرها له في ساعة أسبوعية وبإسقاطه من الامتحانات وعدم تكفل الوزارة بأمور المعلمين جعل من هذا التعليم هامشياً لا تأثير له. وكل ذلك وسواء لا تظهر آثاره السيئة إلا بعد حين من الزمن . وفي البانيا قرر الحزب الاشتراكي - أيام حكمه قبل تخلص البانيا من حكم الشيوعيين - تزويج المسلمة من نصرياني ومنع الحجاب وكذا فعل هيلاسيلاسي إمبراطور الحبشة وجعل زواجها من وثنى كذلك مشروعًا وواجبًا. تم وفقاً للنموذج القانوني لا الشرعي . من فرض تغيير أسماء المسلمين إلى أسماء بلغارية إلا بقوة القانون وقوه العسكرية والاعتقال بأن واحد . ٢ - استيعاب الإدارات الدينية والجمعيات : وقد نجد بلاد الأكثريات الإسلامية المضمومة قهراً إلى اتحاد أو البلد التي فيها أقليات إسلامية، أن حكومات تلك البلاد لا تستطيع إقامة إدارات دينية إسلامية أو مفتين أو شيوخ كبار أو إنشاء جمعيات اجتماعية أو دينية بسبب أن القوانين العامة تجيز إنشاء مثل هذه الجمعيات أو المراكز بشكل عام ، أو يسمح لها بمراعية الأنشطة والفاعلين والقيادات مما يجعلهم بشكل أو بآخر تحت سلطاتها فضلاً عن أن مثل هذه الأنشطة المعلنة الرسمية قد يحول دون إنشاء خلايا سرية. وقد تعمد الحكومات إلى اعتبار هذه الإدارات أو الجمعيات ممثلاً وحيداً للMuslimين بحيث تمنع أي أنشطة أخرى خارج هذه الجمعية أو الإدارية. وقد تعين بعض الحكومات أعضاء هذه الجمعيات أو تتدخل في انتخاب مجالسهم لما يجعل بعض الجمعيات تدور على محور السلطة وتصبح جهازاً للدعابة لصلاحة السلطة مشيدة بالحرية الدينية الممنوعة للMuslimين في بعض الجوانب مما يوحى بالحرية الدينية على عمومها. ٣ - طمس اللغات القومية ومحاربة العربية اللغة وحرفاً: ضمن المجموعات السكانية الكبرى التي تؤلف دولة اتحادية واحدة بل على العكس من ذلك تحاول أن تعرف بالقوميات ولغاتها في الوقت الذي نعمل على تذويب تلك القوميات في مخطط طويل الأمد والنفس عن طريق إضعاف اللغات المحلية القومية بتعليم اللغة التي اختارتتها الدولة المركزية أو التي أرادت فرضها. وكثيراً ما حاولت إلغاء اللغات القومية بحجة تطويرها فتمنع كتابتها بالأحرف العربية مثلاً وتفرض كتابتها بأحرف اللغة المركزية أو الأحرف اللاتينية، وهكذا وجدنا الروسيا تمنع Muslimي جمهورية شاشان - أنجوشا المتعددة مع الروسيا (٧٤ بالمئة من الجمهورية Muslimون) من كتابة لغتهم بالأحرف العربية وتفرض الروسية على سائر القوميات(١) كما وجدنا الصين تمنع أبناء القومية الويغور (٨ مليون) من كتابة لغتهم بالأحرف العربية وألزمت المسلمين جميعاً باللغة الصينية. وفي الهند أيضاً يُطلب من المسلمين كتابة اللغة العربية وهي لغة المسلمين الأولى بالأحرف اللاتينية وتمنع تدريسها في معظم المدارس حيث توفر الحكومة المركزية اهتماماً بها بتدريس الهندية وإنكليزية وتعتبر اللغة الهندوكية لغة الوظيفة الرسمية(٢) وكذلك الأمر في تايلاند حيث أصرت الحكومة على السيطرة على التعليم في فطاني وعلى نشر اللغة السيامية بدلاً من اللغة الماوية لغة أهل فطاني وكانوا يكتبونها بالأحرف العربية - واشترطت الإمام باللغة التايلاندية للحصول على الوظائف الحكومية!. غير أن رفض المسلمين عموماً ترك لغاتهم القومية والإصرار على التمسك بها وتناولها واعتبارها رسمية في مقاطعات الحكم الذاتي ساعد كثيراً على حفظ وجودهم وعدم الذوبان في المجتمع الأكثري المفروض، مما أربك السلطات المركزية التي لا تزال تصر على الاستيعاب العام ضمن فرض اللغة الواحدة!!! ٤ - التغيير الديمقراطي والتهجير والتقطيع : نعتمد الدول سياسة تعسفية ضد السكان المسلمين سواء شكروا أقليات أو أكثريات في مناطقهم أو في أقاليم تلك الدولة. وأسكنت بعضهم في سيبيريا ثم اضطررت لنقلهم من جديد إلى مواطنهم. وهكذا غدت مجموعات كبيرة روسية متواجدة في الجمهوريات الوسطى وسائر الجمهوريات ذات الحكم الذاتي في الإتحاد السوفيaticي وفي الصين وفي تايلاند وفي بلغاريا، وهناك أسر لا تعرف عن مصير أبنائها شيئاً (١) وقد اتبعت الحبشة في السياسة عندما أرادت أن تقيم حواجز مانعة

بين أرتيريا التي تخوض حرباً مستمرة ضد السلطة الأثيوبية وبين الداخل الأثيوبي فأرادت تغيير ديمغرافية المناطق الإسلامية حول أرتيريا مستفيدة من أجواء المجاعة التي سيطرت هناك مانحة أرض المسلمين إلى مجموعات حبشية نصرانية أو بوذية بينها وزعت المسلمين في مناطق مختلفة!! وقد أرسل الخديوي بعض الدعاة وكان لهم أثر محمود في نشر الإسلام غير أن لعبة الأمم بين فرنسا وإنكلترا جعلت الخديوي يرتكب خطأ كبيراً (فيعهد إلى ضابط إنكليزي لتحقيق سياسته في ضم أوغندا ليوانن بالنفوذ الإنكليزي ما للفرنسيين من نفوذ بعد فتح قناة السويس ١٨٧٠). ولا ريب أن الخديوي والسلطان والأفغاني قد أخطأوا!! فبينما انتشر الإسلام رغم صعوبات أوجدها الإنكليز في أوغندا نظراً لوجود المسلمين ودعاة قلائل بين الأوغنديين، أسقطوا تجربة أياسو فاضطهد المسلمين بعده أياساً اضطهاداً!! وأيضاً وفي عام ١٩٧٣ أسلم ألبرت بونجو رئيس جمهورية الغابون في أفريقيا وتسمى باسم عمر وأسلمت معه أسرته وقبيلته وعدد من المسؤولين. وقبل هذين عيدي أمين في أوغندا فقد أسلم وانتهى ببلاده الوجهة العربية الإسلامية وبخاصة على الصعد العامة وقضية فلسطين إلا أنه أخطأ في تصريف شؤون البلاد، كما أن طغيانه في بعض الأحيان وسذاجته في الفعل وردة الفعل وكثرة المؤامرات الأجنبية من البلدان المجاورة والصهيونية والقوى العالمية كل ذلك عجل في إسقاطه ووضع حد لظاهرته وتعاطفه الإسلامي غير البصريين!! وملحوظة أخرى تتوقف عندها إذ أن الأقليات الإسلامية المنتشرة في أنحاء العالم كثيراً ما تتأثر بأحداث العالم الإسلامي وقضاياها وتترك هذه الأحداث بصماتها على الجاليات والأقليات جماعات وأفراداً . وقد تكون إيجابية فتدفعهم خطوات إلى الأمام. وأحداث لبنان اليوم بحرقه المستمرة منذ عام ١٩٧٥ ، تركت بصماتها على حكومات بعض الدول التي فيها أقلية إسلامية وراحت تراقب تحرك هذه الأقليات وأي دعم قد يتلقونه من المنظمات الإسلامية العالمية حجة أن هذا الدعم قد يكون له خلفيات سياسية بتحريك المسلمين ضد حوكمة وهذا ما أفضى به إلى مدير الشؤون القارية في رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة الأستاذ محمود الحافظ. فهذه الجمعية تدعمها جهة عربية وتلك تدعمها دولة أخرى مضادة وهذه تشتري مركزاً ثقافياً لجمعية فترد عليها الأخرى بمحاولة بناء مركز ثان وهكذا . كما يقول عبدالله وهابوف أحد أبرز موظفي هذا مؤتمر طشقند تحت شعار (في سبيل وحدة المسلمين في النضال من أجل السلام ضد العدوانالأمبريالي) الذي جرى عام ١٩٧٠ كما ساهم مساهمة فعالة في التحضير لمؤتمر إسلامي آخر في طشقند عام ١٩٧٣ تحت شعار (تأييد نضال الشعوب العربية العادل)(١) . إن التطورات المختلفة في العالم ألزم الصين على توفير قدر من الحرية الدينية والاجتماعية والثقافية لMuslimi تركستان الشرقية بهدف صرف انتباه المسلمين إلى ممارسة نشاطاتهم التي منعت عنهم خلال العنف الشيعي، وتشجيع العلاقات الرسمية مع الهيئات الإسلامية المحلية تحت مراقبة الدولة والحزب لإيهام الرأي العام العالمي والإسلامي بتوفير الحريات والحقوق للأفراد المسلمين وقوميات وطوائف(٢) إن استقراء واقع الأقليات والجاليات الذين يتجاوزن الثلاثمائة مليون سلم يشعر بمدى المسؤولية الشرعية والتاريخية إزاء هؤلاء الذين يعانون الصعوبات أقلها التضييق والتذويب وأخرها القتل والتمذير. ولنا أن نتصور إيمان هؤلاء وهم يتسبّبون بالإسلام وغالبيتهم لا عرّفون العربية ولا يتمكنون من فهم القرآن ولا قراءة كتب الفقه إلا ما ترجم إلى لغاتهم حيث يعانون من جديد من محاولات قطعهم عن لغاتهم كطريق وحيد لقطعهم عن تراثهم وثقافتهم . ولكن ماذا عن العالم الإسلامي وواجباته إزاء هؤلاء؟ لا ريب أن العالم الإسلامي الذي بدأ ينهض من الكبوة الكبرى التي أصابته بإلغاء الخلافة في استنبول واحتلال أجزاء كثيرة من بلاده ثم احتلال فلسطين وأخيراً احتلال أفغانستان وما بين ذلك من حرب لبنان المستمرة وال الحرب الإبرانية العراقية(١) والأحداث الكبيرة التي تقع هنا وهناك فضلاً عن مخططات البغاثة التبشيرية ومحاولات الدول الكبرى في فرض نفوذ أو استيعاب سياسات دول العالم الإسلامي، خاصة وأن الصحوة الإسلامية تشق طريقها وسط جميع الصعوبات، أليس من الجميل أن يسلم الفيلسوف الماركسي الفرنسي بيار جارودي منذ أعوام؟ وينقلب إلى مدافع عن الإسلام ومبشر له، وأن يسلم المغني البريطاني كات ستيفنز والذي تسمى باسم يوسف إسلام مطالباً بحقوق المسلمين وإنكلترا، فضلاً عن ألف تسلّم هنا وهناك في كل قارة وفي كل دولة وإقليم . إن نظرية متخصصة لخريطة انتشار الإسلام في العالم تريننا ما يملك العالم الإسلامي من شبكة كبيرة من المسلمين. ونتساءل لو أحسن ترشيد هؤلاء وتوعيتهم وتوجيههم لا يكونون ألسنة قوية وقوية مدافعة عن حقوق العالم الإسلامي نفسه وعن قضيائاه؟. سوف تحدث تغييراً ملحوظاً في قدرة الأقليات الإسلامية وحمايتها؟ وإن كان يصعب ذلك على الدول الإسلامية أو على بعضها أن تأخذ المبادرة، صحيح أن مؤتمرات القمة ليس لها سلطان تنفيذي إزاء الدول الأخرى، مما يساعد على طرح مشاكل بعض الأقليات بصوت عال ومسموّع(١) . لا ريب أن مثل هذا الأمر قد يحصل وقد تحاول تلك الدول أن تستتر وهي التي تظلم رعاياها المسلمين بمثل هذه الحجج وهي إحدى الذرائع الهامة التي يتمسك بها من يريد أن يخفى جريمته، ولا نريد أن نورط دولنا في العالم الإسلامي بمشكلات قد تشعر أنها في غنى عنها. رعايا الدول ذات الأكثريّة

غير الإسلامية، افتتاح تعاون وصداقة ضمن حقوق الدول وسيادتها وضمن شرائع حقوق الإنسان، فنحن لا نريد أن نثير في الدول اضطرابات، وأن يسمح لها بالحج وتأدبة المناسك والحد الأعلى من الأحوال الشخصية الذاتية، كل ذلك خطوات على الطريق الطويل . ولا ريب أن اهتمام المنظمات الإسلامية العالمية بإخوانهم الأقليات أمر مهم لافت للنظر، كما أن اهتمام رابطة العالم الإسلامي لا ينافي في إنسان، توازيها في الطرف الآخر الهيئة الخيرية العالمية والجمعيات الإسلامية في الكويت . ولا يهمني كيف يأتي هذا المجلس العالمي بالشكل البسيط الذي اقتربته أو بشكل أكثر شمولاً وإيجابية فال مهم أن يُنشأ وأن تُعطى له قدرات الدرس والتقرير والمساعدة والحركة الدائمة الدائمة وأن تكون له قيادة أمينة ومخلصة فذاك طريق النجاح وشرفه . الأقليات في عالم الأكثريات غير المسلمة، صمدوا ضد كل محاولات التنبية والتنصير والتهويد والترويس والتصيين والفلبينة والتحبيش والهندكة والتبيود وسوى ذلك من محاولات الشيطنة في عالم الإنس وعلى امتداد دهور وقرون كما أن الجاليات الجديدة التي تنشأ هنا وهناك في العالم تحمل مشاكلها وهمومها وتلقي بها في أرجاء العالم الإسلامي، الذين عاشوا سبعين سنة أو أكثر تحت الاحتلال. السوفياتي وصمدوا في وجه أخطر عملية تنبية وغسل للأدمغة، تراهم اليوم حاجة ماسة إلى الدعوة الصادقة إلى الله وإلى المساعدة على كل صعيد. وكل ذلك وسواء يستدعي إعلان حالة من الطوارئ في صفوف المنظمات الإسلامية العالمية والدول الإسلامية الغنية لبذل كل شيء من أجل إنقاذ هؤلاء المسلمين، الذين تحولوا إلى دول مستقلة، وثقافية وفكرية وتاريخية وعلمية. ولا يشكل ذلك إحراجاً ولا إشكالاً. حتى أن إرساليات تبشيرية تمتلك إذاعات توجهها إلى أفريقيا وإلى لبنان والعرب كما هو شأن إذاعة صوت الأمل التي تملكها إرسالية إنجيلية أميركية وتبث عليها عصابات لبنانية مسيحية متعاملة مع إسرائيل. لقد كان بعض الإذاعات العربية والإسلامية تأثير طيب في نفس مسلمي أواسط آسيا وفي الاتحاد السوفيaticي الذين قد يتمكنون من التقاطها. شكل المسلمين بالحبشة نسبة 75 % من مجموع السكان، مروراً بعهد القيصر هيلاسلاسي (1930 م - 1974 م) المسيحي اليهودي. وقريباً سيعودون إلى دين آبائهم وأجدادهم، والفتاك بال المسلمين وقتلهم بحجة العصيان ضد الدولة، والتي يطلق عليها ضريبة الكنائس. وانتخب أحمد زوغو رئيساً لها وقد أعلن عن نفسه ملكاً لألبانيا عام (1347 هـ)، وكان ملكاً سيناً حاول مسايرة الدول الأوروبية وطمسم التقاليد الإسلامية، ولكن سرعان ما بدعوا التخطيط المنظم والضغط التدريجي، فأغلقوا المدارس الإسلامية بالتدريج، ويضطهدون أي طالب يصلي أو يصوم، وحاربت الحكومة حتى مظاهر الدين الشكلية، كالعمامة واللحية وما إليها، يقول طالب مسلم ألباني فـ“رَبِّ بَيْتِنِي إِلَى عَدَةِ دُولٍ فِي الْعَالَمِ حَتَّى وَصَلَ إِلَى مِصْرَ” وشاهدت بعيني وسمعت بأذني عن المذابح التي راح ضحيتها الكثير من الأبرياء إرواء لظمآن الشيوعيين المتعطشين للدماء، وإن كانت قد تحسنت بعض الشيء. بل وشيوعيون أيضاً، وعلى رأسها الأقصى الشريف. وتساقط المسلمين في كل ساعة - بل ربما في كل دقيقة - بين قتل وجرح، والتي قضى فيها بضعة آلاف من المسلمين، كل ما سبق لمحة عن محنـة الأغلبية المسلمة المستضعفة من الأقلية المُمكـنة في مناطق متنوعة من العالم اليوم. وقبل الخوض في مشكلات الأقليات المسلمة، ثم ينطلقوا منها إلى درجات أعلى في احتراق الأكثـرية بالدعوة إلى الله، غير أن قواسم مشتركة تجمع بين الفريقيـن،